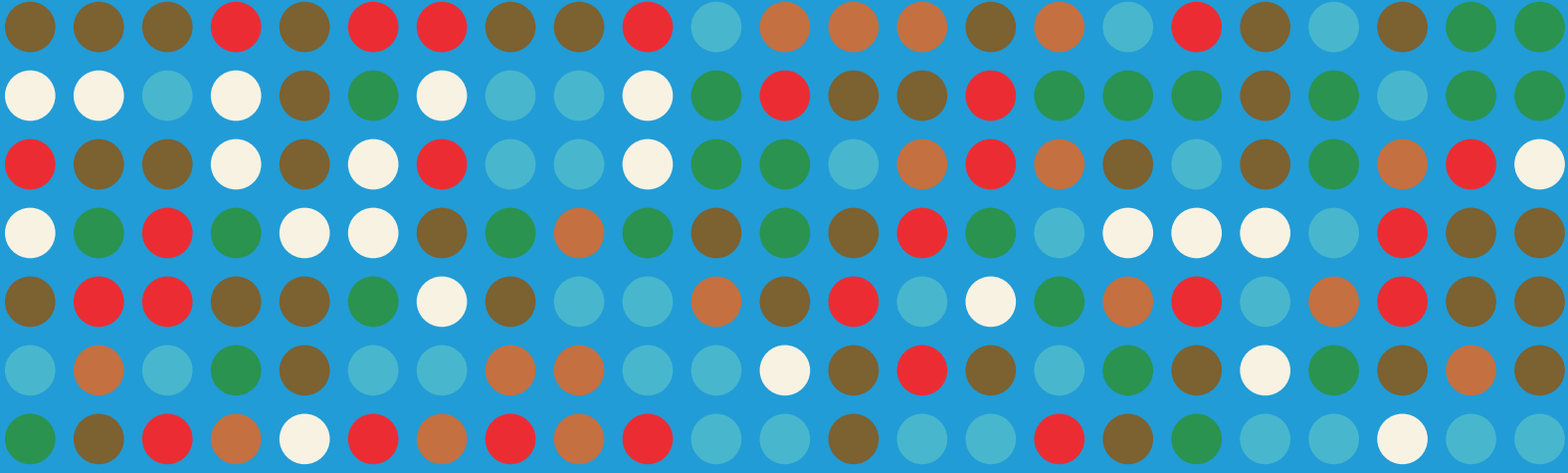


ماذا حدث في كاخرة؟ تقرير عن أحداث قرية كاخرة أيلول 2024

إعداد: تيار الحرية الكوردستاني



ŞAK
Şepêla Azadi

لمحة موجزة عن القرية:

تتبع قرية كاخرة إداريًا لناحية ماباتا (بالعربي: معبطلي) في منطقة عفرين بـكوردستان سوريا. تتمتع هذه الناحية بموقع استراتيجي مهم حيث تقع وسط منطقة عفرين وتجاور باقي نواحي منطقة عفرين الستة. تحدها شمالاً ناحيتا بلبله وراجو، وغرباً ناحية شيه، وجنوباً ناحية جندريسه وقرى شيه، وشرقاً ناحية شرااشكاكا وناحية مركز عفرين. تتألف البلدة من عدة قرى ومزارع وتضم 34 قرية و10 مزارع. جميع أراضيها غضارية وجبلية مزروعة بأشجار الحراج والزيتون والكرمة والجوز واللوز¹.

أصبحت بلدة ماباتا خلال فترة الانتداب الفرنسي بين عامي 1924-1925 مركزاً إدارياً لقضاء عفرين، وبنى الفرنسيون فيها مدرسة لا تزال قائمة حتى اليوم. وفي عام 1975، أصبحت بلدة ماباتا مركزاً للناحية وتتبعها حالياً 37 قرية و13 مزرعة بمساحة تبلغ حوالي 245.74 كم².

تُعتبر قرية كاخرة من أكبر قرى ناحية ماباتا من حيث السكان بعد مركز الناحية. وفقاً لتعداد السجل المدني في عفرين لعام 2007، حيث بلغ عدد سكان ناحية ماباتا بالكامل 55,361 نسمة، بينما كان عدد سكان قرية كاخرة لوحدها يقدر بـ4,163 نسمة. وبالنظر إلى تعداد السكان حسب إحصاء 2004 الذي وصل حينها إلى 52,536 نسمة، وتحليل معدل النمو السكاني، يُقدر عدد سكان ناحية ماباتا بالكامل في هذا العام بحوالي 70 ألف نسمة

يوجد في قرية كاخرة أكثر من 500 منزل، بقي منها حوالي 190 منزلاً فقط من سكان الكورد الأصليين، في حين تهجر الباقي بفعل سياسات حزب الاتحاد الديمقراطي واحتلال عفرين عام 2018. تم استيطان عائلات المسلحين والمهجرين من باقي المدن السورية في منازل الكورد. وفقاً لأهالي القرية، يوجد لأهالي القرية حوالي 8 آلاف شجرة زيتون، كما يوجد 11 معصرة لعصر الزيتون

خلفية الأحداث

منذ حوالي الشهرين، توجه المدعو فادي حسين الجاسم، شقيق ما يسمى «أبو عمشة» (قائد لواء السلطان سليمان شاه المحسوب على تركيا ضمن «الجيش الوطني السوري» التابع سياسياً للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمدعوم من قبل تركيا)، إلى قرية كاخرة بناحية معبطلي/ ماباتا. اتخذ من منزل الأستاذ عادل بسه المقيم في ألمانيا مقراً له، وجلب معه حوالي 200 مسلح كحراس. في السابق، كان يتواجد في القرية حوالي 50 عنصرًا من عناصر لواء السلطان سليمان والمعروفين بـ«العمشات». قام المدعو فادي ببسط سيطرته على القرية المذكورة وبدأ بمحاولة تأمين مساكن لعائلات عناصره ضمن القرية من خلال استفزاز المدنيين الكورد وتهديدهم وحثهم على التنازل عن منازلهم وتسليمها له

وفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها من أهالي القرية، تم الاستيلاء على ثلاثة منازل للكورد لتوطين عائلات مسلحي «العمشات». هنا نذكر وفاة المواطن شيخو عبدك عبو (37 عاماً) من أهالي القرية قهراً، حيث خبّروه بين إفراغ وتسليم أحد طوابق البيت الذي يسكنه، والذي يعود لعتمته المرحومة (منزل يتألف من طابقين)، وتسليمه للعمشات، فأصيب بنوبة قلبية أدت إلى وفاته بعد نقله إلى المستشفى في مدينة عفرين. ووفقاً للمعلومات، بعد هذه الحادثة توقفت عملية الاستيلاء على منازل الكورد

¹ قرانا الجميلة (قرى ناحية المعبطلي - بلدة المعبطلي) (tirejafrin.com)

² ناحية معبطلي (lokmanaftrin.com)

ولكن لم يهنا بال أهالي القرية رغم هذه الحادثة الفجيعة وخسارة أحد أبنائها، فبدأ المدعو «فادي» شقيق «أبو عمشة» بإلزام أهالي القرية، عبر مختار القرية المدعو محمد قاسم ولجنة القرية، بتقديم كشف أملاكهم من أشجار الزيتون وتوثيقها للفصل بين أملاك سكان القرية الذين بقوا فيها وأملاك المهجرين الغائبين. كانت هذه وسيلة لمعرفة عدد أشجار الزيتون التي تعود ملكيتها للمهجرين والاستيلاء عليها

سبق ذلك فرض أتوات على موسم الجوز والسماق. أكدت مصادرنا أن مسلحي العمشات خلال شهر آب الماضي فرضوا أتوة قدرها 500 ليرة تركية على كل شجرة جوز تعود ملكيتها للمهجرين، و300 ليرة تركية على السكان المتواجدين في القرية بحجة تعيين حراس لحماية المحصول. ووفقًا للمصادر نفسها، يوجد حوالي 7 آلاف شجرة جوز في القرية. أما بالنسبة لموسم السماق في شهر تموز الماضي، فقد تراوحت أتواته ما بين 20-40 دولارًا على أصحابها المهجرين حسب الكمية. هذا بالإضافة إلى عمليات الاعتقال التعسفي بغرض دفع الفدية وتحقيق مكاسب مالية من المدنيين بتهم وحجج واهية لا أساس قانوني لها

واستمرارًا لسياسات التهريب، ألزم مسلحو العمشات أهالي القرية الذين لديهم وكالات من أقربائهم المهجرين بمراجعتهم والتوقيع على ورقة كتبها المدعو فادي. وبموجب هذه الورقة، يتم وضع اسم أحد مسلحي «العمشات» في خانة الفريق الأول في العقد باعتباره صاحب الأرض، بينما يوضع اسم الشخص الذي لديه وكالة من أقربائه ويدير أملاكه في خانة الفريق الثاني. يعني ذلك أن «العمشات» هم أصحاب الأرض فعليًا، ويقومون بضممان أشجار الزيتون لهؤلاء مقابل مبلغ مالي يُحدد حسب عدد الأشجار، حيث يتم دفع مبلغ ثمانية دولارات أمريكية عن كل شجرة زيتون للفريق الأول (العمشات). هذا الأسلوب الجديد للاستيلاء على أملاك الكورد المهجرين يُعد إرهابًا اقتصاديًا لدفع من تبقى من أهالي القرية إلى التهجير

وأكدت مصادرنا في القرية أن معظم أهالي القرية قد وقعوا على هذه الورقة تحت التهديد، ومن لم يمتثل لهذا القرار اللإنساني تم اعتقاله وتعرض لأشد أنواع التعذيب النفسي والجسدي وبشتى الوسائل

في منتصف الليل، حوالي الساعة الثانية صباحًا بتاريخ 14-09-2024، اعتقلت مجموعة من مسلحي العمشات المواطن حسن رشيد، وهو من أهالي القرية، لأنه لم يوقع ولم ييصم على العقد المذكور، نظرًا لاعتباره إجحافًا وظلمًا كبيرين، ولعدم قدرته المالية على دفع هذا المبلغ. تم خطفه من منزله واقتياده إلى أحد مقراتهم العسكرية، حيث تعرض للضرب والتعذيب حتى الفجر، ثم أُعيد إلى منزله بعد أن أُجبر على البصم على العقد اللاقانوني تحت تهديد السلاح، والذي ينص على دفعه مبلغ 12 ألف دولار أمريكي فور انتهاء موسم قطاف الزيتون

في اليوم التالي، أي بتاريخ 15-09-2024، قامت إحدى نساء القرية (نتحفظ على ذكر اسمها حفاظًا على سلامتها) بدعوة نساء القرية للاحتجاج على اعتقال أهالي القرية وضد الأتوات والممارسات اللإنسانية التي يقوم بها مسلحو العمشات. في البداية، تجمهرت حوالي عشرة نساء، ثم نادى إحداهن من على منبر جامع القرية، وخاطبت أهالي القرية باللغة الكردية والمستوطنين والمسلحين باللغة العربية، متحدثت عن الممارسات اللإنسانية التي تجري بحقهم (أهالي القرية). دعت جميع نساء القرية للتجمع أمام الجامع للتوجه إلى مقر المدعو «فادي». وبالفعل، تجمعت حوالي 70 امرأة وتوجهن جميعًا إلى مقر المذكور

استنفار القرية

قبل وصولهن إلى المقر بحوالي مئة متر، تم إيقافهن من قبل حراس المقر وطلبوا من النسوة العودة إلى منازلهن، وأخبروهن أن المدعو «فادي» يرفض رؤيتهن. لكنهن أصررن على مطالبهن برؤية المدعو «فادي»، لعلّه يكف عن ممارساته بحق أهالي القرية ويعفيهم من دفع الأتاوات.

عندها، رفع المسلحون السلاح وقاموا بإطلاق الرصاص الحي في الهواء لتخويفهن وإجبارهن على الرجوع، ولكن النسوة رفضن ذلك رغم حالة الإرهاب التي كنّ يعشنها، حيث كانت فوارغ الرصاصات تسقط على رؤوسهن. عندما رأى المدعو «فادي» أن النسوة لا يتراجعن، أمر مسلحيه بضربهن، فقاموا بضربهن بخراطيم المياه البلاستيكية الصلبة وأخمص البنادق

يصف أحد أهالي القرية حادثة الاعتداء على النسوة المتظاهرات، وكيف اعتدى أحد المسلحين على السيدة (ص.ح) وجلس على صدرها يضربها بالخرطوم البلاستيكي الحاد حتى سالت الدماء من وجهها ورأسها. كما يروي كيف ضرب مسلح آخر امرأة أخرى على رأسها مما أدى إلى كسر رأسها، وكيف كسر يد امرأة ثالثة. وشارك أبناء المسلحين أيضاً في الاعتداء على النسوة، حيث بلغ عدد الجريحات حوالي 20 امرأة

خلال هذه الأحداث، تم قطع خطوط شبكة الإنترنت عن كامل القرية وفرض حصار كامل عليها. حضر المسؤول الأمني في القرية المدعو «أبو حسين»، وطلب من النسوة العودة إلى منازلهن قائلاً لهن: «ارجعن فوراً، فوالله هناك قوة إمداد عسكرية كبيرة قادمة إلى القرية، اذهبن إلى منازلكن بسرعة قبل أن تتفاقم المشكلة». حيث كان يعلم أن المدعو «فادي» قد طلب قوة إمداد من أخيه سيراج، المسؤول عن معبطني/ماباتا.

استمرت مظاهرة النسوة والاعتداء عليهن لأكثر من ساعة. وبينما كانت النسوة المتظاهرات عائدات إلى منازلهن، دخلت أكثر من 20 سيارة للمسلحين إلى القرية، منها حوالي 10 سيارات تحمل سلاح الدوشكا. ووفقاً لمصادرنا، كان عدد المسلحين أكثر من 150، بالإضافة إلى عشرات السيارات التي كانت تحمل مسلحين ملثمين ينتظرون خارج حدود القرية

المدنيون ضحية الاعتداء العشوائي

حالما وصلت قوات الدعم إلى القرية، توقفت كل سيارة أمام شارع من شوارع القرية، ونزل عنها المسلحون وبدأوا بالاعتداء على كل من يصادفونه، دون تمييز. حتى بلغ بهم الأمر إلى الاعتداء على منازل المدنيين الذين لم يتدخلوا بأي شيء، حيث قاموا بتكسير جميع محتويات المنازل وضرب الأطفال والنساء والعجائز. في هذه الأثناء، كان هناك مسلحون يقومون بتكسير جميع كاميرات المراقبة التي تم تثبيتها خلال الفترات السابقة في القرية، في محاولة لمحو جميع آثار الاعتداء الوحشي على المدنيين الكورد. حتى أنهم لاحظوا إحدى العائلات تقف على سطح منزلها وتشاهد ما يجري من اعتداءات على النسوة، فذهبت دورية عسكرية إلى ذلك المنزل وقامت بتكسير جميع محتوياته، ظناً منهم أن أحد أفراد العائلة كان يقوم بتصوير الحادثة

قام المسلحون باعتقال المواطن حسن رشيد مرة أخرى من أحد منازل القرية التي لجأ إليها، وهو منزل المختار السابق للقرية ويدعى فائق مصطفى. بعدها، عاشت القرية وضعاً مأساوياً خلال الـ 24 ساعة التالية، حيث تم منع الجرحى من الوصول إلى المشافي في مدينة عفرين لتلقي العلاج، وخصوصاً أن بعضهم تعرض لكسور في الأطراف. تم جمع النسوة في أحد منازل القرية ثم تركوهن ليذهبن إلى

بيوتهن. ولاحقاً، تم نقل إحدى المصابات التي كانت تصرخ من شدة الألم إلى قرية مسكة القريبة، وتم تجبير يدها لدى أحد المجبرين هناك.

انتشر المسلحون في عموم القرية. أحد الأطفال، بعد أن شاهد ما حدث، أصيب بالهلع وهرع إلى غرفة نوم والديه، حيث اختبأ في الخزانة وأغلق الباب على نفسه ليحتمي نفسه من بطش وإرهاب المسلحين، الذين كانوا قد ضربوا وعذبوا طفلاً يبلغ من العمر ست سنوات لمجرد أنه كان واقفاً في الشارع يشاهد ما يجري.

أحد الجرحى الذي تم اعتقاله بتاريخ 16-09-2024، نُقل بصحبة ثلاثة مسلحين إلى المشفى العسكري في مدينة عفرين. كان في حالة صدمة واصفرار شديد نتيجة التعذيب الشديد الذي تعرض له. ووفقاً لشهادة أحد أهالي القرية، لم يسمح المسلحون للجريح بأن ينطق بكلمة واحدة أثناء معالجة الطبيب له، وحتى لم يُسمح له بذكر اسمه للطبيب عندما سأله

تشويه الحقائق

بقيت القرية في حالة حصار أمني وعسكري شديد حتى تاريخ 17-09-2024، إلى أن جاء قائد ما يسمى بـ«القوة المشتركة» محمد الجاسم (أبو عمشة) وسيف أبو بكر (وهي قوة مشتركة تجمع لواء السلطان سليمان شاه المعروف بـ«العمشات» وفرقة الحمزات)، بالإضافة إلى عدد من الكورد المقربين منهم، كشهود زور، في محاولة لاحتواء الحادثة وتغيير الحقائق على الأرض

فقاموا باختلاق قصة غير حقيقية، مفادها أن ما حصل كان نتيجة «خلاف بين عائلة كردية وعائلة نازحة في القرية بسبب خلاف بين الأولاد». ثم أصدرت القوة المشتركة توضيحاً، وادعت أن سبب الخلاف يتعلق بأعمال موسم الزيتون وإخلاء فوري للمنازل التي تقطنها عائلات مهجرة ونازحة، وهنا يظهر تناقض واضح بين الروايتين. كما قام مختار القرية المدعو محمد قاسم بنشر تسجيل صوتي له في مجموعة واتس آب، تحت التهديد، يروي فيه ما طلبه منه المسلحون بخصوص ما جرى، ويؤكد فيه رواية مسلحي العمشات. ولحل الأمور «أمام الإعلام»، قاموا بإطلاق سراح جميع المعتقلين. وقال المدعو «أبو عمشة» في أحد منازل الجرحى النساء، خلال تفقده للجرحى إلى جانب قائد فرقة الحمزات المدعو سيف أبو بكر، إنه سيتم إعفاء الأهالي من دفع الأتاوات، وخصوصاً دفع 8 دولارات عن كل شجرة زيتون تعود للمهجرين، لكنهم في الوقت نفسه سيقومون بوضع اليد فقط على أملاك «المهجرين المنتمين بالفعل لحزب العمال الكردستاني»

وفي اليوم التالي، أي بتاريخ 18-09-2024، تم مرة أخرى إجبار مختار القرية المذكور على نشر تسجيل صوتي جديد يطلب فيه ممن لم يبصم على ورقة ضمان الزيتون أن يأتي وينهي المسألة، ويؤكد أن يتم دفع مبلغ 8 دولارات أمريكية عن كل شجرة زيتون تعود لأملاك جميع المهجرين. وبالتالي، كانت جميع أقوال وادعاءات أبو عمشة مجرد وعود كاذبة للأهالي، و فقط لتجميل صورته أمام الإعلام. وقد أكدت مصادرنا أن عدد من بصموا على ورقة الضمان تجاوز 60 شخصاً من أهالي القرية، ولم يبق إلا بضع أشخاص، وسيبصمون هم أيضاً كما فعل غيرهم، وسيضطرون للرضوخ لإرهاب المسلحين

كما أكدت مصادرنا أنه تم تهديد الجرحى (رجالاً ونساءً) والمعتقلين السابقين، وتحذيرهم من إفشاء ما جرى لهم للإعلام. وتم منح كل جريح مبلغاً يتراوح بين 100 و200 دولار أمريكي كوسيلة لإرضائهم وكسب ودهم

يُنسب اسم «العمشات» إلى قائد فرقة «السلطان سليمان شاه» التي تنضوي تحت راية الفيلق الثاني في الجيش الوطني السوري، التابع للحكومة السورية المؤقتة المنبثقة عن الائتلاف السوري المعارض. تأسس الفصيل في أواخر عام 2011 في البداية تحت مسمى «مجموعة خط النار»، وكان يتألف بشكل أساسي آنذاك من أبناء عشيرة «محمد الجاسم» بني جميل، كفصيل منتمي إلى الجيش السوري الحر

في أوائل عام 2016، أعلن الفصيل عن إعادة تسميته باسم «السلطان سليمان شاه» نسبة إلى الجد المؤسس للدولة العثمانية، وكنوع من التقرب إلى السلطات التركية. وفي العام ذاته، شارك الفصيل إلى جانب القوات التركية في عملية «درع الفرات» التي أفضت إلى احتلال جزء من الأراضي السورية (إعزاز، الباب، جرابلس وغيرها)

في عام 2018، شارك الفصيل في عملية «غصن الزيتون» التي أفضت إلى احتلال منطقة عفرين. وفي عام 2019، شارك في عملية «نبع السلام» التركية التي أفضت إلى احتلال تل أبيب ورأس العين/سري كانيه. وفي أواخر عام 2019، بدأ الفصيل، بأوامر من الحكومة التركية، بإرسال مقاتليه إلى ليبيا وأذربيجان للقتال إلى جانب الأطراف المؤيدة للحكومة التركية كمقاتلين مرتزقة

الخلاصة

رغم رفض الأهالي في قرية كاخرة الانصياع لأوامر وممارسات مسلحي السلطان سليمان شاه «العمشات»، إلا أنهم، تحت وطأة الإرهاب الأمني والاقتصادي، رضخوا مجبرين ووقعوا مكرهين على ما يطلبه منهم المسلحون للحفاظ على حياتهم من بطش وإرهاب الفصائل المسلحة التابعة للحكومة المؤقتة والائتلاف. ورغم كل ما جرى، لم يتدخل الأتراك قط، على الرغم من أنهم القوة الفعلية الحاكمة وأكبر داعم لفصيل العمشات. وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل على أن الأتراك يشجعون هذه الفصائل على ارتكاب أكبر قدر ممكن من الجرائم والانتهاكات بحق سكان عفرين الكورد الأصليين، بهدف تهجير الكورد من مناطقهم وتعريبها وتغيير ديمغرافيتها

خصوصاً أن الأحداث اندلعت في اليوم الذي صادف فيه المولد النبوي، بينما تدعي الفصائل المسلحة انتماءها إلى الدين الإسلامي الحنيف. وبدلاً من زرع المحبة والوئام وتأمين احتياجات السكان والحفاظ على سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم ومواسمهم الزراعية، زادوا من إرهابهم بحق السكان المحليين

الجرائم التي تحدثت بشكل شبه يومي في مناطق كوردستان سوريا المحتلة من قبل تركيا، وكذلك انتهاكات وجرائم حزب الاتحاد الديمقراطي (مثل التجنيد الإجباري وخطف القاصرين والقاصرات وإنهاء الحياة السياسية والتفرد بالسلطة من خلال سياسات استبدادية) ترتقي إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بحسب تقارير عدة من منظمات دولية، أهمها منظمة هيومن رايتس ووتش ما يحصل يستوجب توحيد طاقات الأحزاب الكوردية في كوردستان سوريا لمواجهة تداعياته السلبية والخطيرة على قضية الشعب الكوردي في المستقبل. لكن المجلس الوطني الكوردي في سوريا لا يزال مصراً على أن يبقى شريكاً في الائتلاف، وبالتالي مسؤولاً أيضاً عما يجري في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة التابعة للائتلاف. عليه أن يتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية والسياسية

³ [اردات بملايين الدولارات سنوياً: كيف يحصل «أبو عمشة» عليها؟ - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة](http://stj-sy.org)

والإنسانية. تعليق «حضور الاجتماعات» مع الائتلاف يذكرنا بتعليق العضوية خلال فترة الحرب على منطقة عفرين، حيث سرعان ما عاد المجلس الوطني لحضور اجتماعات الائتلاف ولا ننسى هنا المسؤولية الكبرى لحزب الاتحاد الديمقراطي، إذ إن سياساته وتأثير حزب العمال الكردستاني على توجهاته كانا السبب في إعطاء تركيا الحجج والتبريرات لحشد قواتها والسيطرة على مناطقنا بحجة محاربة الإرهاب

ما لم تتحد القوى الكردية فيما بينها، لن تكون الأحداث التي شهدتها قرية كاخرة بريف عفرين هي الأخيرة، بل ستتكرر في باقي المناطق، وقد تتجه الأوضاع للأسوأ

توصيات و مطالب:

1. باعتبار تركيا هي القوة الحاكمة والمسيطرة على الأرض في عفرين وعلى جميع الفصائل أيضًا، فهي المسؤولة بالدرجة الأولى عما يجري لعدم التزامها بواجباتها كقوة احتلال. وفقًا للقانون الدولي الإنساني، يتوجب على تركيا الحفاظ على الأمن والنظام العام وحقوق السكان واحترام حقوق الإنسان (اتفاقية لاهاي الرابعة، المادة 43؛ اتفاقية جنيف الرابعة، المواد 78-47؛ البروتوكول 1، المواد 63-69 و79-72). كذلك، يجب حظر النهب وفقًا لاتفاقية لاهاي الرابعة والمادة 47 التي تنص على أن سلطة الاحتلال مسؤولة عن تفادي الأعمال التي يرتكبها مقاتلوها وعملاؤها، ووجوب معاقبتهم عليها

2. المسرحية التي تمثلت في اعتقال ستة عناصر من العمشات وتسليمهم للشرطة العسكرية هي مسرحية هزيلة، لأن الشخص الذي يجب اعتقاله هو المسؤول الذي أصدر الأوامر بضرب النسوة المتظاهرات، ألا وهو المدعو فادي، شقيق أبو عمشة. يجب تقديمه إلى قضاء عادل ونزيه وإنزال أشد العقوبات بحقه

3. تقديم اعتذار رسمي من قبل السلطات الأمنية والإدارية، وكذلك المظلة السياسية لها، أي الائتلاف، عما جرى بحق أهالي قرية كاخرة، وتعويض المتضررين منهم، وإلغاء جميع الضرائب والأتاوات التي فرضت على أهالي القرية

4. دعمًا لمطالب أهالي القرية، يجب إخراج جميع العناصر المسلحة من القرية

5. طالما كان الاحتلال قائمًا والفصائل المسلحة ترتكب الجرائم دون رقيب أو حسيب، فلن ينعم سكان منطقة عفرين بالأمان والسلام. لذلك يجب إنهاء الاحتلال وسحب الجيش التركي والفصائل المسلحة، وتسليم إدارة المنطقة لأهلها إلى حين استقرار الأمن وتوفير الأمان في عموم سوريا لإجراء انتخابات شفافة، حرة وديمقراطية. وحتى ذلك الحين، يتوجب على الأمم المتحدة نشر قوات أممية هناك ودعم المؤسسات المدنية والإدارية لتسهيل عودة المهجرين إلى ديارهم

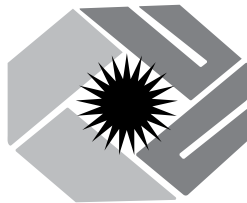
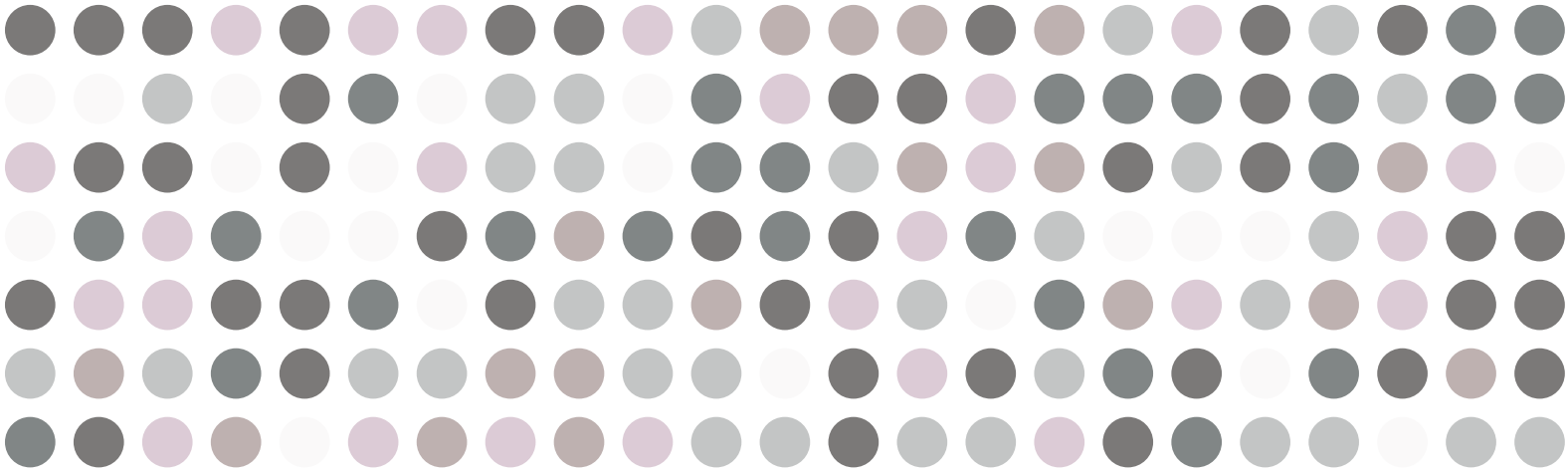
6. على الأطراف الكردية المنضوية تحت سقف الائتلاف، بما فيها المجلس الوطني الكردي في سوريا، الانسحاب من جميع مؤسسات الائتلاف، وليس فقط مقاطعة اجتماعاتها والدعوة لتغيير ممثل العمشات الذي أهان ممثل المجلس ونائب رئيس الائتلاف. وليس كما يُرَوَّج أن القرار جاء ردًا على الانتهاكات التي جرت في عفرين، وخصوصًا في قرية كاخرة

ماذا حدث في كاخنة؟

تقرير عن أحداث قرية كاخنة

أيلول 2024

إعداد: تيار الحرية الكوردستاني



ŞAK
Şepêla Azadi